بيان دولة قطر في المؤتمر الوزاري الدولي للأمن النووي

فيينا 20 - 24 مايو 2024

يتقدم وفد دولة قطر بتعازيه الخالصة الى شعب وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لوفاة رئيس الجمهورية ووزير الخارجية في حادثة تحطم الطائرة وندعو لهم بالرحمة والمغفرة.

السيدان الرئيسان:

اتقدم لسعادتكما باسم وفد دولة قطر بالتهنئة على رئاسة مؤتمر الأمن الدولي الرابع، كما أشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسعادة مديرها العام على جهودهم في حسن التحضير لهذا المؤتمر وإعداد وثائقه، ويحدونا الأمل في ان تتبلور نقاشاتنا عن خطوات ملموسة لتعزيز الأمن النووي على مستوى العالم والتصدي للتحديات والمخاطر المستجدة وخاصة تلك التي تمثلها التقنيات المستحدثة .

يؤكد وفد دولة قطر على ضرورة دعم الوكالة وتزويدها بالموارد اللازمة لمساعدة الدول على إنشاء وتحسين نظمها للأمن النووي الفعال والمستدام. ومن جانب آخر، ومع اقرارنا بأن المسؤولية عن الأمن النووي تقع بالكامل على عاتق الدولة ذاتها، غير أن على جميع الدول أن تُضمّن سياساتها المتعلقة باستخدام الطاقة النووية وبقية التقنيات ذات المصادر الاشعاعية إجراءات للأمن النووي، وأن تكون تلك السياسات متطورة ومستعدة للتصدي للتحديات الجديدة التي يفرضها التقدم في التقنيات النووية وتطبيقاتها.

لا شك أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجال الأمن النووي في السنوات الأخيرة، ولكن لا يزال هناك عمل كثير مطلوب القيام به من أجل نشر وتعزيز تقنيات وثقافة الأمن النووي على نطاق واسع والتصدي لمخاطر الهجمات الالكترونية على المنشآت النووية في ظل التطورات التقنية المتسارعة، وما يمكن ان يمثله استخدام تقنيات الذكاء الصناعي من تحديات على الأمن النووي في المنشآت النووية.

السيدان الرئيسان

ينعقد مؤتمرنا في بيئة دولية يسودها التوتر وتتفاقم فيها سياسات القوة، وتشهد سباق تسلح نووي، ولذا فإن علينا، وبالتوازي مع جهودنا في تعزيز الأمن والأمان النووي، أن نؤكد على الحاجة الى اتخاذ خطوات ملموسة نحو هدف نزع السلاح النووي وفق التزاماتنا المشتركة بموجب معاهدة عدم الانتشار وبقية الصكوك الدولية ذات الصلة، آخذين بالاعتبار ان الأمن النووي هو عنصر مهم في منظومة السلم والأمن الدولي ويتأثر ويؤثر على بقية العناصر وفي مقدمتها الالتزام بالمعاهدات الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي.

ونأمل أن يكون التآزر بين الأمن النووي والسلم والأمن الدولي، بضمن ذلك هدف نزع السلاح النووي، حاضراً في نقاشاتنا وفي خططنا المستقبلية.

السيدان الرئيسان

الامن النووي لا يتعلق بمنع الإرهاب النووي فقط، وخاصة بعد أن حقق المجتمع الدولي خطوات ملموسة وفعالة في هذا الاتجاه، بل أيضا يتعلق بتوفير الطاقة النظيفة والتطبيقات السلمية في مجالات الطب والغذاء والتنمية بمجالها الأوسع، ولذا نشدد على زيادة الدعم على المستويات الوطنية والثنائية ومتعددة الأطراف لمبادرات التعليم والتدريب الرامية إلى بناء القدرات في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وخاصة في البلدان النامية.

ودولة قطر تعتبر الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وخاصة في مجالات الصحة والزراعة والصناعة والبيئة رهاناً استراتيجياً وجزءاً أساسيا من خطتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وقد اعتمدت دولة قطر التشريعات المناسبة لتعزيز سلامة وأمن المواد المشعة وتواصل جهود اقامة بنية تحتية وقدرة وطنية ملائمة لضمان أمن المرافق والمواد بالتعاون مع الوكالة، كما تقدم الدعم للوكالة لتعزيز جهودها في المجالات كافة، بضمنها مجال الأمن والأمان النووي.

وشكرا